توتر شديد في طرابلس تحت مظلة الهدوء الحذر.. ولبنان يطالب سورية باستعادة جثامين قتلى «تلكلخ»

تعيش طرابلس وبعض مناطق الشمال اللبناني تحت مظلة الهدوء الحذر، المخيم على محور التبانة ـ جبل محسن، بعد ليلة شهدت فيها هذه المنطقة المحتقنة تبادل قذائف الانيرغا والرشقات النارية الرشاشة المصحوبة بانتشار مسلح على ضفتي شارع سورية الفاصل بين التبانة وجبل محسن، يحاول الجيش وقوى الامن الداخلي احتواءه بمختلف الوسائل.

وقد انضمت منطقتا المعولة وسوق القمح الى دائرة التوتر اثر نزول احد المسؤولين في الحزب العربي الديموقراطي من جبل محسن الى سوق القمح المقفل، فحصل اشكال تطور الى تضارب بالايدي فالرصاص.

وقد هدأت الخواطر قبيل الظهر مع تدخل الجيش وقوى الامن، لكن المراسلين في طرابلس يتوقعون المزيد من التدهور بعد خروج الطلاب من المدارس.

وما يزيد الطينة بلة، بالنسبة لاهالي الشبان الذين قضوا في تل كلخ، او الذين مازالوا احياء، هو عدم تبني او اعتراف اي جهة بقتلهم او خطفهم، كما يقول القيادي في المستقبل د.مصطفى علوش ليصار الى الاتصال به والتفاوض معه، علما ان الحكومة اللبنانية قررت التعامل في هذا الشأن مع الجهات الرسمية، فاتصل الرئيس ميقاتي باللجنة الدولية للصليب الاحمر طالبا المساعدة.

بدوره وزير الخارجية عدنان منصور اجرى اتصالا بالسفير السوري علي عبدالكريم علي وطلب منه مراجعة سلطات نظامه من اجل اعادة جثامين الضحايا لاسباب انسانية، وقد كشف السفير علي عن هذا الاتصال، وان المراجعة حاصلة، وانه على تواصل مع الوزير منصور.

وكان ذوو الضحايا والمفقودين نصبوا الحواجز لخطف بعض اهالي جبل محسن، لكن الاجراءات الامنية والعسكرية حالت دون ذلك، وقد تحولت التحركات الى المطالبة باسترجاع الشبان احياء واموات، مهددين بالتصعيد مرة اخرى.

مصادر كتلة المستقبل حملت

جانب من جلسة الحكومة اللبنانية في بعبدا امس (محمود الطويل)

تسجيلات النائب صقر تطرح حصانته وحجب «داتا» الرسائل يؤزم الوضع

وكلاهما من كتلة العماد ميشال عون، رفضا تزويد الأجهزة الأمينة بداتا الرسائل النصية على اعتبار ان ذلك مخالف للقانون ويمس بالحريات وبالخصوصيات الفردية، بينما رأى وزير الداخلية مروان شربل ان ضرورات التحقيق في هذه الجريمة توجب حصول الاجهزة على حركة الاتصالات النصية، قبل شهرين من الاغتيال، ولمراجعة بعض الأرقام المشبوهة، وليس كل الارقام.

وتقول مصادر أمنية ان «المعلومات» طلبت الرسائل النصية لشكوكها في أن المجرمين الذين نفذوا اغتيال اللواء الحسن محترفون، ولم يستخدموا الهاتف الخليوي تجنبا لتعقب المخابرات، انما استخدموا الرسائل القصيرة بالهاتف للتواصل مع بعضهم بعضا.

واضافت المصادر ان المطلوب تعقب بعض الارقام والرسائل الصادرة عنها وليس كل الارقام

وتعقيبا قال شارل جبور عضو امانة 14 آذار، ان حجب داتا الرسائل عن جهاز المعلومات هو بمثابة تغطية للمجرمين، وردا على غيرة بعض الوزراء على خصوصيات اللبنانيين، قال جبور، ان حياة الناس أقدس من خصوصياتهم، هذا إذا سلمنا بأن خصوصياتهم معرضة للمس. سائلا وزير الاتصالات عما إذا كانت مثل هذه الداتا، أو سواها من وسائل ضبط الحركة الهاتفية محجوبة عن حزب الله وحلفائه، أم أنها مباحة لهم دون طلب أو نقاش؟

مصادر 14 آذار قالت ان لبنان مكشوف والاعداء يعيشون بيننا، في حين نلملم اشلاء ضحايانا من الطرقات. واعتبرت ان عدم تسليم الداتا كاملة تغطية مكشوفة لقتلة اللواء وسام الحسن، وسيحاسب المسؤولون عن ذلك.

على أي حال هذه القضية وضعها الوزيران العونيان صحناوي وقرطباوي في عهدة مجلس الوزراء امس، وقد كانت محل جدال بين وزراء 8 آذار ووزراء الوسط.

● بيروت ـ عمر حبنجر

قيام نائب بمخالفة سياسة النأي بالنفس المعتمدة من جانب حكومته حيال الازمة السورية، بينما ترك وزير «أمل» علي حسن خليل الامر للنيابة العامة.

في غضون ذلك، أعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في افتتاح معرض الكتاب العربي الدولي، ان الوحدة الوطنية ليست خيارا بل واجب، وان الوسطية ليست حيادا بل انحياز للوطن، الذي لا يقوم من خلال التورط في أحداث الخارج، او الاتهام او التخوين، ولا بالرهان على المحيط ومتغيراته، ورهن الداخل بهذا الخارج بل بتقوية المناعة الوطنية، يقوم على قناعة واحدة، الالغاء مستحيل والاقصاء مستحيل والقطيعة مستحيلة، يقوم على حوار محرمات، ودون اشتراطات، يقود إلى تفاهمات وطنية.

وترأس ميقاتي صباح امس اجتماعا لمجلس الوزراء في السراي الكبير وسط سجالات بين بعض الوزراء حول طلب شعبة المعلومات في الأمن الداخلي تزويدها بالرسائل النصية الخليوية (SMS) في إطار التحقيق في اغتيال اللواء وسام الحسن.

وزير الاتصالات نقولا صحناوي ووزير العدل شكيب قرطباوي

خطابات السيد نصرالله تصب في خانة الدرع الإيرانية

عبدالقادر لـ «الأنباء»: المعادلة ستكون لصالح الجيش اللبناني بعد سقوط النظام السوري

رأى الباحث والخبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية العميد الركن المتقاعد نزار عبدالقادر ان طبيعة الحرب المقبلة بين «حزب الله» واسرائيل لن تكون شبيهة بالحرب الأخيرة ضد غزة أو بحرب العام 2006 ضد لبنان والتي لم يخضها الجيش الاسرائيلي بشكل جدي ولم يستعمل من قدراته البرية سوى ما يقارب الثمانية آلاف جندي، معتبرا بالتالي ان الجيش الاسرائيلي سيعطي الحرب المقبلة مع لبنان جهدا بريا مكثفا في العمق اللبناني يصل حتى خط الأولي - جزين - مشغرة، بالتزامن مع جهد جوي واسع وكاسح، مؤكدا ردا على سؤال، حتمية وقوع هذه الحرب لكن توقيتها سيكون مرتبطا بإمكانية تنفيذ اسرائيل أو الولايات المتحدة أو الدولتين معا عملية عسكرية ضد إيران حيث لن يكون لدى «حزب الله» سوى خيار المشاركة في هذه الحرب وبكامل قدراته العسكري والقتالية.

ولفت عبدالقادر في حديث لـ «الأنباء» الى انه غالبا ما تأتي خطابات السيد حسن نصرالله، لاسيما تلك الموجهة منها الى الداخل الاسرائيلي، في اطار التأكيد على قدرات «حزب الله» العسكرية خصوصا لجهة امتلاكه ترسانة واسعة من الصواريخ واستعداده لاسقاطها بدءا من كريات شمونة جنوبا حتى إيلات شمالا، لكن وبحسب المقياس العسكري فإن الحروب لا تخاض بناء على عدد الصواريخ المكدسة في المخازن انما بناء على عدد الصواريخ التي يمكن اطلاقها في حروب شبيهة بتلك التي قد تندلع جنوب لبنان، بمعنى آخر يعتبر عبدالقادر انه سواء كان «حزب الله» يمتلك 30 ألف صاروخ أم 40 ألفا فإنه لن تكون هناك حرب تطول لأشهر وتسمح له بإطلاق هذا العدد من الصواريخ، أي ان أقصى ما يمكن لـ «حزب الله» ان يطلقه من صواريخ في حرب محدودة ولمدة شهر كحد أقصى يتراوح ودائما بحسب العلم العسكري بين 12000 و15000 صاروخ.

وعن امكانية تغيير الـ 15000 صاروخ لوجه المنطقة كما سبق للسيد نصرالله ان وعد الاسرائيلي به، أكد عبدالقادر ان النقطة الأساس في الحرب التي سيخوضها «حزب الله» ضد الجيش الاسرائيلي لن تكون حربا تقليدية بين جيشين نظاميين تحترم فيها قوانين وقواعد وأصول المواجهات العسكرية لاسيما لجهة تحييد المدنيين، انما ستكون حربا عشوائية، أي ان أهداف الطرفين الاسرائيلي و«حزب الله» ستتركز ليس فقط على تدمير القوى العسكرية كل للآخر انما أيضا على المدنيين، ما يعني انها ستكون حربا موجعة جدا للبنان وللكيان الاسرائيلي، وهو ما كانت تصفه اسرائيل بـ «عقيدة الضاحية» «Dahia Doctrine» وهو أيضا ما ستعمده على جميع المناطق في جنوب لبنان، مؤكدا بالتالي ان هذه الحرب لن تغيّر المعادلات العسكرية في الشرق الأوسط أو (وجه المنطقة بالمفهوم الشعبي)، انما ستغير آلية الردع الذي سيكون متعلقا بنوعية وكمية الخسائر العسكرية والبشرية التي سينزلها كل بالآخر.

وأضاف عبدالقادر ان «حزب الله»، يملك مجموعة من الصواريخ يصل مداها الى 250 كلم إذا ما تحدثنا عن صواريخ «فجر 5» (75 كلم)، و«زلزل 1 و2» (150 كلم) و«M600» البالستي (250 كلم)، ما يعني انه قادر فعليا على ضرب عمق المناطق الأساسية في اسرائيل بما فيها تل أبيب والقدس، ناهيك عن وجود تقديرات بامتلاكه بعضا من صواريخ «سكود» موجودة في مستودعات ضمن الأراضي السورية على الحدود مع لبنان بسبب ضخامة حجمها ونسبة لما تتطلبه من تحضيرات كبيرة لإطلاقها، والتي يمكن في حال وجودها فعلا ان تطول عمق النقب أي ما يقارب الـ 400 كلم.

هذا واستدرك عبدالقادر بالقول ان لبنان سيكون الخاسر الأكبر في المنازلة العسكرية بين اسرائيل و«حزب الله» وذلك لكون كثافة النيران الاسرائيلية تفوق عشرات الأضعاف كثافة النيران لدى «حزب الله»، خصوصا ان لاسرائيل قدرة جوية هائلة تعمل بالتوازي مع هجوم بري كاسح، ما يعني ان حجم الدمار الذي سيحدثه «حزب الله» في اسرائيل سيبقى دون مستوى الدمار الذي سيحدثه الاسرائيلي في لبنان.

وختم عبدالقادر مكررا في سياق رده على الأسئلة ان خطابات السيد نصرالله فيما خص المواجهة مع اسرائيل تصب في خانة الدرع الإيرانية، وأيضا في اطار ممارسة الحرب النفسية ضد الاسرائيلي من أجل التأثير على معنوياته، مشيرا من جهة ثانية الى ان «حزب الله» لن يسلم سلاحه بعد سقوط النظام السوري لكنه سيخسر عمقه الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في سورية، ناهيك عن ان المعادلة العسكرية في لبنان ستكون بعد سقوط هذا النظام لصالح الجيش اللبناني.

● بيروت ـ زينة طبّارة

العميد الركن نزار عبدالقادر